

Distr.: General
9 July 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

طلب إدراج بند في جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والستين

معالجة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للأفراد والأسر والمجتمعات
المتأثرين باضطرابات طيف التوحد وسائر اضطرابات النمو

رسالة مؤرخة ٥ تموز/يوليه ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة

عملاً بالمادة ١٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، يشرفني أن أطلب إدراج
بند بعنوان "معالجة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للأفراد والأسر والمجتمعات
المتأثرين باضطرابات طيف التوحد وسائر اضطرابات النمو" في جدول الأعمال المؤقت
للدورة السابعة والستين للجمعية. كما يشرفني أن أطلب النظر في البند في جلسة عامة على
نحو مباشر.

ووفقاً للمادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، تُرفق طيّه مذكرة إيضاحية
دعماً للطلب المذكور آنفاً (المرفق الأول) ومشروع القرار ذو الصلة (المرفق الثاني).

ويشرفني أن أطلب تعميم هذه الرسالة ومرفقيها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية
العامة.

(توقيع) أ. ك. عبد المؤمن



الرجاء إعادة استعمال الورق



المرفق الأول

مذكرة إيضاحية

١ - اضطرابات طيف التوحد هي مجموعة من اضطرابات النمو العصبي المعقدة التي تتميز بسمات نقص في التفاعل الاجتماعي والتواصل ووجود أنماط سلوك متكررة. وتختلف أعراض مرض التوحد من شخص إلى آخر وتتراوح بين معتدلة وحادة. والأفراد المصابون بالتوحد يكونون أكثر عرضة للإصابة بإعاقة فكرية وأمراض نفسية وبدنية أخرى مقارنة بأقرانهم الذين ينمون على نحو طبيعي. وعلى غرار سائر اضطرابات النمو، يبدأ التوحد في مرحلة الطفولة ولكنه يستمر في سن المراهقة والرشد، حيث يؤثر على المستوى المعرفي والوجداني والتعليمي والاجتماعي للأشخاص المتأثرين، وتنجم عن ذلك مشقة اقتصادية كبيرة لأسرهم. ونظرا لتعقد مظاهر اضطرابات طيف التوحد وعدم وجود أي علاج معروف لها، تتطلب معالجة الاضطرابات نهجا متعدد الأبعاد ومتعدد التخصصات.

٢ - وتتجاوز آثار اضطرابات طيف التوحد وسائر اضطرابات النمو الحدود الجغرافية والاقتصادية والثقافية. وعلى مدى العقود العديدة الماضية، حدثت زيادة كبيرة في معدل انتشار اضطرابات طيف التوحد. فالיום يقدر أن واحدا من كل ٨٨ طفلا مصابا بالتوحد في الولايات المتحدة الأمريكية، مع تقديرات انتشار مماثلة في مناطق أخرى من العالم.

٣ - وعلى نحو مواز لتزايد عبء اضطرابات طيف التوحد، تتزايد تكلفتها على الأفراد والأسر والمجتمعات. وقد قدرت دراسة حديثة العهد تكلفة الفرد المصاب بالتوحد على مدى الحياة بمبلغ ١,٤ مليون دولار، والتكلفة المجتمعية السنوية بمبلغ ١٣٧ بليون دولار. وفي حين أنه لا يعرف الكثير عن تكاليف التوحد في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، تشير الدراسات المتاحة من البلدان ذات الموارد القليلة إلى أن التكاليف الإجمالية التي تتحملها الأسر، بما في ذلك التكاليف الطبية وغير الطبية، والتي يتحملها المجتمع، بما في ذلك فقدان الإنتاجية، من المرجح أن تكون كبيرة.

٤ - وفي السنوات الأخيرة، شهدت البلدان انخفاضاً في وفيات الرضع والأمهات، وتحسّن معدّل بقاء الأطفال على قيد الحياة، ويعزى ذلك جزئياً إلى التعهدات الوطنية بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والمساهمات المالية المقدمة من الحكومات والمؤسسات الدولية ومؤسسات القطاع الخاص في تحقيق التحصين الشامل ووقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والأمراض المعدية الأخرى. وفي كثير من البلدان، قد أسهم تحسّن البقاء في حدوث تحوّل وبائي، حيث انتقل العبء من الأمراض المعدية إلى الأمراض

غير المعدية. ونتيجة لذلك، يجري تشخيص عدد أكبر من الأطفال بالإصابة بأحد اضطرابات طيف التوحد.

٥ - ومن العوائق الرئيسية أمام تحسّن الصحة ورفاه الأطفال والأسر المتأثرين بالتوحد قلة المعرفة والخبرة بتعرّف أعراض اضطرابات طيف التوحد وسائر اضطرابات النمو وتحديددها. ومن ثمّ، يحدّد عدم وجود فحص فعال من فرص الوصول إلى الرعاية والتدخلات المبكرة. وبمجرد أن يجري فحص السكان، فهناك مشكلة مماثلة تتصل بندرة الموارد البشرية المدربة. وبرامج العلاج، التي يقدمها معالجون مدربون، تكون فعالة جدا، خاصة عندما يجري التشخيص ويبدأ التدخل المبكر واللاحق. وبصفة عامة، عندما يجري التدخل في الوقت المناسب، يمكن أن تتعافى تماما نسبة تصل إلى ١٠ في المائة من الأطفال المصابين بالتوحد ويُظهر نحو ٩٠ في المائة فوائد مستدامة في مرحلة ما بعد التدخل. ومع ذلك، يتطلب العلاج تدريبا. وإضافة إلى ذلك، ينبغي في كثير من الأحيان ملازمة العلاج مدى الحياة مع ما يصحب ذلك من خدمات طبية واجتماعية. وبدون برامج فعالة، فإن الحلول المناسبة التي من شأنها تحسين نوعية حياة الأفراد المصابين باضطرابات طيف التوحد وأسره لا تصل إليهم.

٦ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، قامت قطر بقيادة وتيسير إجراءات اتخاذ قرار الجمعية العامة ٦٢/١٣٩ بشأن اليوم العالمي للتوعية بمرض التوحد. وقد دعت الجمعية، في ذلك القرار، جميع البلدان والمجموعات ذات الصلة إلى الاحتفال باليوم العالمي للتوعية بمرض التوحد في ٢ نيسان/أبريل من كل عام، وشجّعت الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير تهدف إلى إذكاء الوعي لدى فئات المجتمع كافة، بما في ذلك على مستوى الأسر، فيما يتعلق بالأطفال المصابين بالتوحد. وخلال السنوات الخمس التي انقضت منذ اتخاذ القرار، اكتسبت الجهود العالمية المتصلة باضطرابات طيف التوحد قوة دفع كبيرة.

٧ - وفي ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢، على سبيل المثال، قامت البعثة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة وبعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة والبعثة الدائمة لدولة قطر لدى الأمم المتحدة بالاشتراك مع منظمة التوحد يتكلم باستضافة حلقة نقاش في الأمم المتحدة عن موضوع "تقديم ردود من خلال تعاون دولي جامع". وقد كانت المناسبة بمثابة منبر جمع أعضاء المجتمع الدولي في جهد رمى إلى تسليط الضوء على تأثير التوحد على الأسر في جميع أنحاء العالم، وما يتّخذُه القادة من تدابير لتيسير تقديم الموارد والخدمات.

٨ - وللجنة الثانية على التوالي، دشّن الأمين العام عرض الطوابع التذكارية التي أصدرتها إدارة بريد الأمم المتحدة عن "التوعية بمرض التوحد".

٩ - وبالمثل، شاركت السيدة بان سون تاك، زوجة الأمين العام، بالحضور للسنة الرابعة في المناسبة المعنونة "التركيز العالمي على التوحد" في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وقد شاركت عقيلات رؤساء وشخصيات بارزة، بمن فيها وزراء صحة، من أكثر من ٣٠ بلدا من جميع أنحاء العالم في الحدث السنوي الرامي إلى زيادة الوعي العالمي وتبادل أفضل الممارسات التي تتبعها البلدان والمجتمعات المحلية والأسر التي تعاني من هذا الاضطراب الذي لا يميز بين الناس.

١٠ - ولسوء الحظ، ففي حين أن الوعي باضطرابات طيف التوحد وسائر اضطرابات النمو في البلدان المتقدمة عال، لا يمكن قول الشيء نفسه بالنسبة للعديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا. ويُعزى ذلك جزئيا إلى عدم وجود تقييم للاحتياجات على الصعيد المحلي، بما في ذلك البيانات عن مدى انتشار التوحد والظروف ذات الصلة به. ولن يتسنى وضع خطط وطنية كاملة لتلبية احتياجات الأفراد المصابين بالتوحد وأسره من دون تكوين صورة شاملة لنظام الرعاية المتوافر لهؤلاء الأفراد، بما في ذلك الموارد المتاحة في جميع القطاعات (كالصحة، والتعليم، والرعاية الاجتماعية)، وعلى مستويات متعددة (كالأسرة والمجتمع المحلي).

١١ - وينبغي أن يكون الوعي مصحوبا بتوفير الرعاية. ورغم ما هو معروف عن تزايد انتشار اضطرابات طيف التوحد وسائر اضطرابات النمو وارتفاع تكاليفها على المجتمع، فإن نظم رعاية الأطفال في معظم البلدان النامية، وأقل البلدان نموا بصفة خاصة، إما أنها غير موجودة أو غير كافية لتلبية احتياجات الأفراد المصابين باضطرابات طيف التوحد وسائر اضطرابات النمو وأسره. وعلى سبيل المثال، تذكر تقارير منظمة الصحة العالمية أن النسبة المتوسطة العالمية من ميزانية النفقات الحكومية الصحية المكرسة للصحة العقلية تبلغ ٢,٨ في المائة. وعلى الصعيد العالمي، يبلغ مقدار الإنفاق على الصحة العقلية أقل من دولارين للفرد الواحد في السنة، وأقل من ٠,٢٥ من الدولار في البلدان ذات الدخل المنخفض. وفي حين أن رعاية الصحة العقلية ليست سوى جزء واحد من طائفة الخدمات التي يحتاجها الأفراد المصابون باضطرابات طيف التوحد وسائر اضطرابات النمو، فهذه الأرقام تسلط الضوء، مع ذلك، على قيود الموارد التي تواجهها الحكومات في توفير أبسط الخدمات الصحية لسكانها.

١٢ - وفي نهاية المطاف، فإن تلبية الاحتياجات المتزايدة للأفراد المصابين باضطرابات طيف التوحد وسائر اضطرابات النمو وأسره تتطلب نهجا تنسيقيا متعدد الجوانب على الصعيد العالمي يركز على زيادة الوعي من خلال بناء المعارف، ودعوة الحكومات إلى الاستثمار في نمو الطفل وعلاج اضطرابات النمو، وبناء قدرات النظم الوطنية على تقديم خدمات مناسبة ذات جودة عالية.

محور التركيز المرتأى لقرار الجمعية العامة المقترح بشأن التصدي العالمي المنسق لاضطرابات طيف التوحد وسائر اضطرابات النمو

١٣ - إن من شأن قرار يصدر عن الجمعية العامة دعماً للتصدي العالمي المنسق والمتعدد الجوانب للتوحد وسائر اضطرابات النمو أن ينهض نهوضاً كبيراً. بمصالح ورفاه الملايين من الأفراد والأسر المتأثرين بالتوحد. وإعلان دكا بشأن اضطرابات طيف التوحد وسائر اضطرابات النمو، الذي اعتمده بالإجماع المشاركون في مؤتمر عقد في دكا يومي ٢٥ و ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١١ بشأن موضوع "اضطرابات طيف التوحد وإعاقات النمو في بنغلاديش وجنوب آسيا"، ينبغي أن يُستهدى به في صوغ مضمون القرار المقترح. ويُقترح التأكيد على الهدفين التاليين في القرار المقترح:

(أ) بناء القدرات من أجل توفير الرعاية للمتأثرين. وسوف يشمل ذلك تدريب مقدمي الخدمات على جميع مستويات نظم الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية، بما يشمل الوالدين والمهنيين وشبه المهنيين، وغيرهم من مقدمي الرعاية غير المتخصصين؛

(ب) تعزيز البحوث المتعلقة بالصحة العامة بغية الاستهداء بها في وضع السياسات ونشرها/تنفيذها. وسيشمل ذلك تحديد الأولويات ودعم الدراسات الوبائية، بما في ذلك مدى الانتشار، فضلاً عن إجراء بحوث لاستبانة الأساليب القائمة على الأدلة لتلقي العلاج في وقت مبكر وإدارته على مدى الحياة وتنفيذ تلك الأساليب.

١٤ - ولتحقيق هذين الهدفين، فإن مشروع القرار سيقترح الآليات التالية:

(أ) مشاركة جميع وكالات الأمم المتحدة (دعوتها إلى العمل) - بغية تعزيز الأثر المحتمل للقرار، خصوصاً في ضوء الإبلاغ الطوعي على الصعيد القطري، لا بد من إشراك جميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. ولما كانت حالات اضطرابات طيف التوحد وسائر اضطرابات النمو هي في المقام الأول ظروف صحية، فلا بد أن تؤدي منظمة الصحة العالمية دوراً جوهرياً؛

(ب) تطوير قدرات/آلية للتمويل - إن وجود موارد مخصصة سوف يُيسر ويعجّل وتيرة التقدم صوب تحقيق أهداف القرار. وسوف يوضع هيكل هذا الصندوق/الآلية وصقله في الاجتماعات المقبلة للصندوق العالمي المقترح؛

(ج) الإبلاغ الدوري الطوعي - سيطلب إلى الدول، فضلاً عن مؤسسات الأمم المتحدة، تقديم تقارير سنوية أو كل سنتين، على أساس طوعي، عما يجرى من تقدم في تنفيذ القرار.

المرفق الثاني

مشروع قرار

”معالجة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للأفراد والأسر والمجتمعات المتأثرين باضطرابات طيف التوحد وسائر اضطرابات النمو“

إن الجمعية العامة،

إذ تسترشد بالمقاصد والمبادئ المحسّدة في ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تشير إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وإعلان الأمم المتحدة للألفية، وكذلك إلى نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان ألما آتا وميثاق أوتاوا للنهوض بالصحة لعام ١٩٨٦، والقرارات اللاحقة ذات الصلة لجمعية الصحة العالمية واللجان الإقليمية،

وإذ تشير كذلك إلى اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، اللتين ينبغي بموجبهما أن ينعم الأطفال ذوو الإعاقة بحياة كريمة على أكمل وجه، في ظل ظروف تكفل لهم كرامتهم وتعزز اعتمادهم على النفس وتيسر مشاركتهم الفعلية في المجتمع وتمتعهم الكامل بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية على قدم المساواة مع الأطفال الآخرين،

وإذ تؤكّد أن كفالة وتعزيز الأعمال الكاملة لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة يعدان أمرا بالغ الأهمية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ تدرك أن التوحد يعيق النمو على مدى الحياة ويؤثر على وظائف المخ، ومن سماته العجز عن التفاعل الاجتماعي، وصعوبات في التعبير بالكلام وبأي وسيلة أخرى، واتباع نمط محدود ومتكرر من التصرفات والاهتمامات والأنشطة،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء انتشار التوحد وارتفاع معدلات الإصابة به لدى الأطفال في جميع مناطق العالم وما يترتب على ذلك من تحديات إنمائية على المدى الطويل لبرامج الرعاية الصحية والتعليم والتدريب والتدخل التي تقوم بها الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، ومن أثر هائل على الأطفال وأسرهم وعلى المجتمعات المحلية والمجتمعات عموما،

وإذ تسلّم بأن الأشخاص المصابين باضطرابات طيف التوحد وسائر اضطرابات النمو وأسرههم غالباً ما يواجهون تحديات كبرى تتصل بالوصم والعزل والتمييز، فضلاً عن نقص سبل الوصول إلى الرعاية الصحية والمرافق التعليمية،

وإذ تسلّم أيضاً بأن الاهتمام الذي يبديه مقررو السياسات وخبراء الصحة العامة وما يترتب على ذلك من تخصيص للموارد لم يكن كافياً حتى الآن لسد الفجوة في علاج اضطرابات النمو، وأنه يلزم بذل جهود متضافرة أقوى،

وإذ تُسلّم كذلك بأن التشخيص المبكر وإجراء بحوث مناسبة والقيام بتدخلات فعّالة تعد أموراً ذات أهمية حيوية في نمو الفرد وتطوره،

وإذ تشعر بالقلق لأنه قد ثبت أن عبء اضطرابات طيف التوحد وسائر اضطرابات النمو أعلى من عبء العديد من المشاكل الصحية الأخرى المعترف بها اجتماعياً، وذلك باستخدام مقياس سنوات العمر المعدلة حسب الإعاقة، الذي يقيس عبء المرض بوصفه دالة للانتشار واضطراب الوظائف والأزمان والعمر عند بدء المرض،

وإذ تدرك أن عبء التوحد حاد بصفة خاصة في العالم النامي، حيث يؤدي الفقر وسوء التغذية وضعف التعليم وعدم كفاية الرعاية الصحية للأم والطفل والتمييز الصارخ في كثير من الأحيان إلى تعقيد التحديات التي تواجه الأفراد والأسر المتأثرين بالتوحد، وكذلك نظم الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية التي تحاول تلبية احتياجاتهم،

وإذ تسلّم بأن منظمة الصحة العالمية قد وضعت مواد إرشادية تقنية عن اضطرابات طيف التوحد وسائر اضطرابات النمو،

وإذ تلاحظ أن جمعية الصحة العالمية الخامسة والستين قد اعتمدت في ٢٥ أيار/ مايو ٢٠١٢ القرار ٦٥-٤ بشأن العبء العالمي للاضطرابات النفسية وضرورة الاستجابة الشاملة والمنسقة من جانب قطاع الصحة والقطاع الاجتماعي على المستوى القطري، الذي حثّ فيه جمعية الصحة العالمية الدول الأعضاء على أن تمنح الأولوية الملائمة للصحة النفسية وتبسط الأمور الخاصة بها، بما في ذلك تعزيز الصحة النفسية والوقاية من الاضطرابات النفسية وتوفير الرعاية والدعم والعلاج في برامج الصحة والتنمية وأن تخصص الموارد الملائمة في هذا الصدد،

وإذ تسلّم بأن قلة المعرفة والخبرة بتعرّف أعراض التوحد وباستبانة اضطرابات طيف التوحد وسائر اضطرابات النمو، تشكل عائقاً رئيسياً أمام تحسين صحة ورفاه الأفراد والأسر المتأثرين بالتوحد،

وإذ تسلّم أيضا بأن عدم وجود فحص فعال يحد من سبل الحصول على الرعاية والتدخلات المبكرة،

وإذ تسلّم كذلك بأنه من دون وجود برامج فعالة لن يتسنى انبثاق حلول مناسبة تحسن نوعية حياة الأفراد المصابين باضطرابات طيف التوحد وسائر اضطرابات النمو وأسره،

وإذ تعترف بالجهود التي تبذلها الحكومات والجهات الفاعلة الدولية في مجال الصحة لمعالجة المشكلة، بما في ذلك الاحتفال باليوم العالمي للتوعية بمرض التوحد، مما أدى إلى زيادة اهتمام الناس على الصعيد الدولي بالتوحد وسائر اضطرابات النمو،

وإذ تسلط الضوء على الحاجة إلى الاستثمار في علاج اضطرابات النمو، بما في ذلك التوحد، تمشيا مع الموضوع المحوري لليوم العالمي للصحة العقلية في عام ٢٠١١ "الدفعة الكبرى: الاستثمار في الصحة العقلية"،

١ - ترحب بعقد المؤتمر الدولي الذي نظّمته حكومة بنغلاديش بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة التوحد يتكلم ومبادرة التوحد والصحة العامة على الصعيد العالمي، والذي تُوجّج باعتماد إعلان دكا بشأن اضطرابات طيف التوحد وإعاقات النمو في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١١؛

٢ - تسلّم بأنه لمعالجة اضطرابات طيف التوحد وسائر اضطرابات النموّمة حاجة إلى اتخاذ نهج إنمائي مبتكر ومتكامل يركز على ما يلي: زيادة الوعي العام والمهني باضطرابات طيف التوحد وسائر اضطرابات النمو؛ زيادة الخبرة البحثية والتعاون الدولي من خلال تدريب الباحثين في مجالي التوحد والإعاقة، مع التركيز على علم الأوبئة والفحص والتشخيص المبكر والعلاج؛ تعزيز تقديم الخدمات من خلال توفير التدريب لمقدمي الخدمات، وكذلك لغير المختصين في مجال التشخيص والتدخلات المبكرة؛

٣ - تشجع الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير لإذكاء الوعي في المجتمع بأسره، بما في ذلك على مستوى الأسرة، بالأفراد المصابين باضطرابات طيف التوحد وسائر اضطرابات النمو؛

٤ - تدعو الحكومات إلى تعزيز خدماتها في مجال الصحة العقلية وإعدادها لمهمة تلبية احتياجات الأشخاص المصابين باضطرابات النمو، بما في ذلك التوحد؛

٥ - تحث منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، على تقديم الدعم التقني

المناسب والكافي لمساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ الإجراءات الرامية إلى تحقيق زيادة وعي الناس وتعزيز الأدلة العلمية وتحسين خدمات الرعاية الصحية للأطفال المصابين باضطرابات طيف التوحد وسائر اضطرابات النمو في سياق خدمات الحالات المتكاملة للصحة العقلية الفردية؛

٦ - **تطلب** إلى سائر المنظمات الدولية والثنائية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الخيرية أن تقدم الدعم إلى الحكومات لتنفيذ أحكام هذا القرار؛

٧ - **تُعرب عن بالغ تقديرها** للعرض المقدم من حكومة بنغلاديش ومنظمة التوحد يتكلم ومبادرة التوحد والصحة العامة على الصعيد العالمي لعقد مؤتمر دولي حول هذا الموضوع خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣ لتقييم الوضع وتمهيد الطريق للمضي قدماً فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القرار؛

٨ - **تدعو** جميع وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الصحة العالمية، ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الخيرية إلى مساعدة البلدان في إعداد تقارير قطرية طوعية؛

٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يوجّه اهتمام جميع منظمات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة ذوي الصلة إلى هذا القرار، وأن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين في إطار بند بعنوان "معالجة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للأفراد والأسر والمجتمعات المتأثرين باضطرابات طيف التوحد وسائر اضطرابات النمو".